فطوانية ووجه تاييده ان البقر لو خلق للحرث فقط لم يكن ركوبه فيه فدل
ركوب موسى عليه الصلاة والسلام له على انه خلق للركوب ايضا ويلزم من ثبوته
من جهة ما خلق له حله وايضا فشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا
ما ينسخه عند كثيرين وعلى مقابله الاصح فالحجة في حكاية الله صلى الله عليه
وسلم وتقريره عليه وايضا فعدم الخلق للشيء لا يدل على التحريم الا ترى الى
قول المفسرين والفقهاء منا في قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها انه
لا يدل على تحريم الاكل وان سلمنا انها انما خلقت للركوب لان التخليل بالشيء
لا يقتضي الحصر فيه بل يكفي كونه اظهر انواعه بعد ان قطع النظر عن الاحاديث
الصحيحة الصريحة بحل اكلها وبهذا ما قررته في البقر قول الحنابلة يجوز الانتفاع
بالجميع ان في غير ما خلق له كركوب البقر والحمل عليها واستعمال الابل والحمير
في الحرث انتهى وقولك مطالبة ائمة المالكية القائلين بحرمة اكل الخيل
في هذا الحديث ابي المار قبالبقرة محى على منع اكلها لدلالة الخبر على
تعالى لتركبوها فانه لو كان ذلك دالا على منع اكلها لدلالة الخبر على
منع البقر لقوله في الحديث انما خلقت للحرث وقد اتفقوا على حل اكلها
انتهى ثم رايت غيره واحدة ابعتنا صحة جواز المسابقة على البقر بل عوض
وهو ظاهر ايضا صرح في حل ركوبها قوله العذرة مثال اذ كل نجس كذلك قوله
كبقية المراد بها هنا معروفة مصحاتها ومعجماتها اركانه ومقصداتها
ولا يأتي هنا ما قالوه في نحو الصلاة حيث قصد بغرض معين التقليل
لان قصد ذلك يبطل ثم خلافه هنا اولوطاق اوسعي او وقف بقصد
النقل لم يضر في انصرافه لما عليه من الفرض تبعا لانه حله اذ لو توبي
بحج الاسلام النفل وقع عنها ولم يضره ذلك فكذا اركانه ولانه لكثرتها
الصلاة قوله وهذا مرجوح ابي بعد الاحرام كما يأتي واصل
ذلك ما نقله القرافي وغيره من اجماع المسلمين على انه لا يجوز لاحد
ان يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه واما ما يأخذ بظاهره من
وجوب ذلك قبل الاحرام كما مالة البلقيني لان احرامه كبير وقع هو
صحيح

هجيع الاتي بعض صور نادره يعز وقوعها فلم يلتفت اليها والاعمال
انما هي خلافها بعده فلا فايده في الوجوب فقيل نعم لو ليس من يتعلم
منه بعده انجه وجوب تقديم التعلم عليه مال العزيز عما عم وطم
العجب ان اباحة الذي يسهل عليهم اتفاقا للكثير ولو وجوبا دون اليسير
في سفر من يصحبهم ليعلمهم ويجب عليهم ايضا ان يتعلم ما يحتاج في سفره
من تحويم وقصر وجمع وصلاة على راحلة ومعرفة وقت وقبلة
بتفصيله الاتي قوله الحادية عشرة بيمين ان يطلب ويبقا
مواضعها الاخره دليله قوله صلى الله عليه وسلم لخفاف بن ذبيه
باخفاف ابتع الرفيق قبل الطريق فان عرفت لكل امر مصدرا وان
احتجت اليه رفدك رواه ابن عبد البر وغيره وفيه ايماء لما اختاره هنا وعدم تحتم
المصنف بقوله بل الاختيار ان القريب الى اخره قيل وملحظ ما
نقله قيله قوله صلى الله عليه وسلم لاكثم بن الجون اخرج عنه فتوكل
بحسن خلقك وقد يقال في رده انما اختص القرد بذلك لان المطلوب
فيه مزيد الشجاعة وظهور الاثار الحميدة وهي مع حضور الاجانب
اخوف لان خشية العار منهم اشد من خشيته من الاقارب
والذي يظهر ان ملحظ انما هو القرار من سوء التطبع على تقدير
وقوع موجبها الغالب حصوله في السفر ولا ريب ان تطبعه
في القريب اسهل وبهذا من قول المصنف فان اعوز الى اخره
ان محل اختياره تقديمه ما اذا وثق منه بذلك والا استوى مع الاجنبي
بل ربما يكون الاجنبي اولى لانه يكون له ميزة تفضل اليه فيقدم لان
الصدقة عليه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي
الرحم الكاشح اي العدو ونحوه قوله
اي يندب وقد يجب في بعض صوره كما هو ظاهر قوله
فقد يجب ذلك في بعض الصور ايضا وينبغي
له ان لا يصح الا ما قلته او دونه فقد مال سفيان الثوري رحمه الله الى
لا تصحب من هو اكثر منك فاك ان ساويتك في النفقة اضررت بك وان فضلك

قوله كما مال الى
لا عماد النقل
من الكتب فيهما
عنك استحضارها

قوله في الاحاد
شيخنا